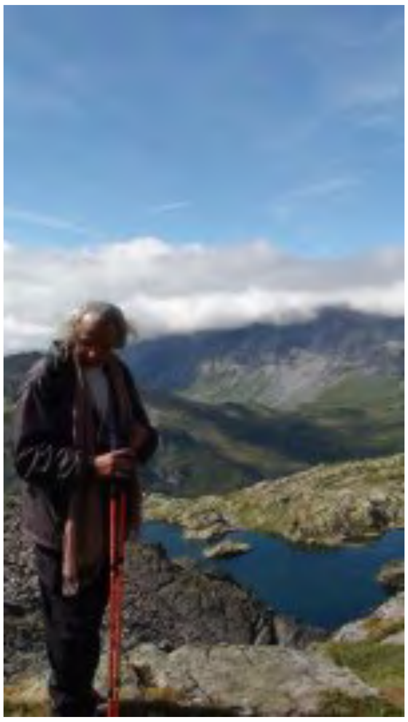
موقع مصطفى نور الدين عطية



تعاون جديد من أجل تنمية مختلفة .. الأغنياء يقدمون قروضا ومساعدات لزيادة التخلف .. مصطفى نور الدين

اليوم السابع، العدد ١٦٢، ١٥ يونيو ١٩٨٧، باريس، ص ص ٢٨ – ٢٩

السبت 5 آذار (مارس) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

ندوة

تعاون جديد من اجل تنمية مختلفة

الاغنياء يقدمون قروضاً ومساعدات ... لزيادة التخلف

معظم التجارب التنموية في العالم الثالث انتهت الى الفشل! القروض والمساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة تفرض على البلدان النامية قيوداً اقتصادية واجتماعية تؤدي الى زيادة حالة التخلف. مشكلة المديونية تتفاقم، وعدد سكان البلدان الفقيرة في ارتفاع مخيف! أين تكمن المشكلة وما هو الحل؟ وقائع وتساؤلات عرضت في ندوة حول التعاون بين الدول المتقدمة والعالم الثالث، هنا ملخص لها.

من ٢٠ الى ٢٤ نيسان (ابريل) الماضي نظمت وزارتا التعاون والعلاقات الخارجية الفرنسيتين، بمشاركة العديد من المنظمات والمؤسسات الفرنسية وأخرى تمثل مجموعة السوق الاوروبية المشتركة، عدة ندوات في اطار «المعرض الدولي الاول للتعاون والمساعدة على التنمية». من هذه الندوات واحدة نظمتها صحيفة «لوموند ديبلوماتيك» وتركزت مناقشاتها على مشكلات البلدان النامية واسس التعاون الصحيح الذي يساعد هذه البلدان على انجاز تنمية حقيقية، اقتصادية وثقافية،

ذات بُعد ديمقراطي لتجاوز أوضاعها المتردية.

شارك في هذه الندوة عدد من المختصين بمشكلات البلدان النامية على المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فضلاً عن مساهمة كبار المسؤولين عن سياسة التعاون بين فرنسا والعالم الثالث.

بدأت اعمال الندوة بمداخلة قدمها كلود ليوزو، استاذ علم الاجتماع في جامعة باريس ٨، وركز فيها على المشكلة الحضرية في بلدان العالم الثالث. وقد استهل كلامه بابداء تحفظات نظرية في شأن الخلط بين العالم الثالث وما يسمى بالتخلف، ودعا الى اعادة النظر في هذه المسألة لافتاً الى أن أزمة العالم الثالث تتميز بنمو الحركات الاجتماعية في مقابل تخلف الحكومات. حول النقطة الاولى قال ليوزو انه بعد مرحلة من الاستقرار والطمأنينة، جاءت الازمة الدولية ليصبح انعدام اليقين هو الاحساس السائد. وضاعف من الامر تراكم مجموعة من الازمات بعضها له طابع اقتصادي تجلى في المجاعات في «الجنوب»

في الوقت الذي استقرت فيه الازمة في الشمال. وعلاوة على ذلك هناك أزمات سياسية ذات اهمية بالغة يكشف عنها

عدد الحركات المسلحة التي تتقاتل في بلدان العالم الثالث والتي وصل عددها الى ١٤٠ حركة مسلحة. وانه بمقارنة بسيطة بين عدد هذه الحركات وعدد دول العالم الثالث ينكشف لنا الى أي حد يحق التساؤل حول شرعية النظم ذات هيمنة الدولة في هذه البلدان.

ويضرب كلود ليوزو مثلاً «بانتفاضات الجوع» وغيرها التي شهدتها كل الدول الواقعة جنوب وشرق البحر المتوسط خلال السنوات القليلة الماضية. ويقول ان اهم ما تعكسه هذه الازمات هو ما تحمله من ازمة وعي أو أزمة معرفة يجب التركيز عليها عندما نتكلم عن بلدان العالم الثالث، وخاصة عن المدن. ذلك ان تراكم هذه الظواهر الجديدة التي لم تكن متوقعة او ظاهرة للعيان يدل بوضوح على ان نظام تفسيرها المعهود لم يعد ممكناً ان تنضوي

تحتـه او تتكامل فيه، بل ان هناك عملية خاصـة بالعـالم الثـالث تشكلت وتحمـل أبعادها التي يجب أخذها في الاعتبار عند تفسيرها. لذلك لم يعد ممكنا ان تفسر أزمة المدن انطلاقاً من مفهوم التخلف، لأن هذا المفهـوم دخـل قامـوس الاستخـدام عام ١٩٥٦ وذلك بعـد ابتكـاره في الولايـات

المـتحـدة في الوقـت الذي كانت الادارة الاميركية تعد فيه جهازاً لتطوير «عالمنا»!. ثم ينتقد ليوزو النظرة الغربية الى الثقافات الاخرى، فيقول ان قاموس اللغة الفرنسية «روبير» يعرّف مصطلح التخلف بارجاعه اولا الى التأخر، ويصنّف البلدان المتخلفة باعتبارها البلدان الأقل تطوراً، أي البلدان التي لهـا حظ ضئيل في البقاء. أما قياس التخلف فهـو حسب القاموس يتم بمعيار الاستهـلاك وكميـة السلـع المـادية.. الخ. ويستبعد القاموس من تعريفه كل بعد ثقافي في المجتمع مثلما نستبعده في نظمنا الفكرية الغربية، بجانب استبعاده كل بعد انساني ويظهـر لويـزو كيف يعـرّف القاموس

الفرنسي كلمة «مدينة» العربية التي ظلت تتداول في الفرنسية بنطقها نفسه. فالقاموس يقول ان «مدينة» هي الجزء العربي، الجزء القديم من المدينة الحديثة! ويتساءل.. كيف نفسر، ونحن أصحاب الحضارة الاكثر قرباً من الحضارة الاسلامية، تقليلنا من قيمة هذه الحضارة في لغتنا؟ وبالمثل كيف نفسر الحركات الاسلامية ومعارضتنا لها وليس لدينا شيء نعارضها به إلا «كراهيتنا للاجانب». فالمدينة هي النموذج الذي قدمناه كمركز

وكهيمنة للنمط الغربي فكيف نقلل من قيمة النماذج الاخرى؟ لقد تحولت هذه المدن الآن واصبحت مكتظة بالبشر ولا علاقة لهم بالمدينة. ففي أوائل القرن كان سكان المدن في العالم الثالث ١٠٠ مليون وفي الثمانينات أصبحوا مليار انسان، ومن المتوقع ان يصبحوا مليارين عام ٢٠٠٠، أي ان معظم سكان العالم الثالث سوف يقطنون الحضر.. ولكن في ضواحي المدن. وذلك لأن المدن لا يمكنها ان تستوعب هذا العدد

الضخم في داخلها لا إقتصادياً ولا اجتماعياً ولا ثقافياً. صحيح ان سكان مدن العالم الثالث نتيجة خصوبة الريف ولكن يستحيل عليهم دخول عالم المدينة المنظم.

وتناول رولان بيار بارينجو (عن وكالة اللاجئين) مشكلة الهجرة من بلدان العالم الثالث وكذلك مشكلة اللاجئين. فقال بوجود نوعين من الهجرة: هجرة الخوف وهجرة اقتصادية، وكلاهما كثيف ودائم. فهجرة الخوف هي الهجرة لاسباب سياسية، والثانية ناتجة عن تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة.

وقال انه على الرغم من سياسة الخوف التي تسيطر على العالم الغربي حيال هذه الهجرة، فان الارقام تبين ان هناك مبالغة في السياسات التي بدأت تتبعها للتقليل من دخول موجات الهجرة اليها. اذ ان في العالم اليوم نحو ١٤ مليون لاجيء اغلبيتهم الساحقة تعيش في بلدان العالم الثالث الاكثر فقراً.. أي على عكس ما تعطي الاحساس به وسائل الاعلام. ففي افريقيا، على سبيل المثال، يتركز عدد كبير من هؤلاء

اللاجئين وترعاهم الدول التي نزحوا اليها.
وتشير الارقام الى ان سكان الكرة الارضية قد بلغوا الآن خمسة مليار انسان، بعد ١٢ سنة سوف يزيد هذا العدد بمقدار مليار انسان آخر.. فاذا عرفنا ان

٧٠ في المئة من سكان العالم لا يعيشون فقط في بلدان العالم الثالث وإنما يتركزون في البلدان الاكثر فقراً بين بلدان هذا العالم، تكشف لنا حجم المأساة. ويستدعي ذلك ليس الخوف من نزوح سكان هذه البلدان الى البلدان الصناعية، وانما تفهم هذه المشكلة الانسانية، ومساعدة هذه البلدان على بناء اقتصادياتها وتحقيق التوازن السكاني بها، على ألا يكون ذلك التوازن السكاني فقط بوسائل عضوية وانما بتخطيط سياسات إعادة او توطين في أماكن اخرى.

لماذا فشلت التنمية؟

وقدم الاقتصادي فيليب موريل مسحاً

لنماذج التنمية التي طبقتها بعض البلدان المتخلفة طوال العقود الثلاثة الماضية ونقاط الضعف فيها. فقال انه في الخمسينات واوائل الستينات كانت السياسة الاقتصادية المتبعة هي استراتيجية «إحلال الواردات» وهي ما كان ينظر اليها كاستراتيجية اساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وكانت تهدف الى ان ينتج المجتمع محلياً ما كان يستورده في العادة من سلع مرتفعة الاثمان عبئاً على الميزان التجاري. وفشلت هذه السياسة لاسباب داخلية أولاً.. وكذلك يرجع فشلها الى ان الولايات المتحدة والهيئات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي سعوا لافشالها لكي يضع بدلاً منها سياسة تصنيع في البلدان المتخلفة بهدف التصدير. وهذه السياسة الاخيرة هدفت الى فتح اسواق البلدان المتخلفة على الخارج بتشجيعها على تصدير منتجاتها الى البلدان الصناعية ومواصلة هذه الاخيرة تصدير السلع المصنعة الى البلدان المتخلفة.

لقد تم ادخال هذه الاستراتيجية الاميركية في الفيليبين عام ١٩٦١، وفي البرازيل عام

١٩٦٤ بعد اسقاط حكومة جولارت الشعبية بانقلاب مسلح، وبعد ذلك في كل من شيلي والارجنتين. وتم تطبيق هذه الاستراتيجية بصورة تعسفية فجاءت نتيجتها سلبية كما نشهد ذلك الآن، باستثناء كل من كوريا الجنوبية وتايوان لاتباعهما سياسة اقتصادية منافية كلية لتوجيهات صندوق النقد الدولي. وهذا الاستثناء لا يمكن ان يؤخذ كقاعدة، لأن كل البلدان الاخرى سقطت في الفخ الذي نصبته هذه السياسة لها. والسبب في هذا الفشل يرجع الى ان التصدير يستلزم ان يكون المنتج قادر على المنافسة في السوق العالمية وهو ما يتطلب استيراداً متزايداً لآلات متقدمة مرتفعة الاثمان من البلدان الصناعية، الى جانب ضرورة تصريف السلع الى السوق العالمي وهو ما يستلزم انشاء الطرق والمواصلات.. الخ..وذلك يعني ان تقوم الدول المتقدمة بهذه الانشاءات الباهظة. فانشاء مطار، على سبيل المثال يعني ليس فقط تكاليف هذا الانشاء وانما ايضاً نفقات صيانته السنوية، والمبلغ الذي يصرف على الصيانة فقط في فترة اربع سنوات يعادل النفقات المصروفة

على تكاليف انشائه. وهكذا يجد البلد الذي يتبع سياسة التصدير ضرورة اللجوء الى السوق الدولية للاقتراض ويفتح بذلك باب المديونية.. ومع المزيد من الاستمرار في هذه الاستراتيجية تستمر حلقة الصادرات والواردات والمديونية.. والدوران في حلقة مفرغة.

مسؤولية صندوق النقد

ان التناقض في توجيهات صندوق النقد الدولي يظهر من اجباره البلدان المتخلفة على ضغط او تخفيض وارداتها وهو يتنافى تماماً مع امكانية استمرار اقتصادياتها المتجهة نحو التصدير. فلا يمكن ان تدور عملية الانتاج ما لم يتحقق شطري العملية تصدير/ استيراد. وهذا ما أدى الى فشل عديد من التجارب التي اتبعها. يضاف الى ذلك فكرة الاقتصاد الحر

وفتح الاسواق المحلية امام السلع الاجنبية دون قيود التي يحاول الصندوق فرضها على البلدان المتخلفة بينما لا يوجد بين بلدان العالم الرأسمالي الصناعي بلد واحد يطبق هذه

السياسة. اما كوريا الجنوبية التي تؤخذ عادة كمثال للنموذج الناجح اقتصاديا فهي واحدة من البلدان التي تمارس سياسة حمائية لاسواقها دون اي تهاون.

وينتج ايضاً عن السياسة التي يفرضها صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتجميد الاجور وفرض قيود على القوة الشرائية الداخلية مما يقدم صعوبة اكثر لاقتصاديات البلدان المتخلفة. ولا يصلح الامر مجرد توصيته برفع معدلات الفائدة داخلياً على الادخار اذ ان ذلك لا يشجع بما فيه الكفاية الاستثمارات الداخلية غير المضمونة فتخرج رؤوس الاموال الى البلدان الصناعية حيث معدلات اسعار الفائدة اكثر ارتفاعاً. ويضيف فيليب موريل ان سياسة صندوق النقد الدولي لم تؤد الى التنمية في اي مكان طبقت فيه وانما ادت الى التقشف. وان النماذج التي نجحت، مثل كوريا الجنوبية، لم تتمكن من النجاح إلاّ باتباع سياسة شديدة الوطنية اجتماعياً وغلقت الابواب أمام السلع الاجنبية المنافسة. وكذا فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية فان دخولها الى كوريا يرتبط بسياسة البلد الداخلية فاذا

تعارض معها فلا يقبل. ويخلص موريل الى طرح سؤال ظل عالقاً وهو: أي تنمية ينبغي لبلدان العالم الثالث ان تتبعها وفي ظل اي نوع من التعاون مع بلدان الشمال؟

واستهل ميشال جويو، مندوب وزير التعاون الفرنسي، حديثه بالتعليق على الصورة او الانطباع الذي رسمه الذين سبقوه فيعلن انها صورة سوداوية وتعطي الاحساس بان أي تعاون من اي نوع كان لن يغير من الامور الى الافضل وانه لا يجب الذهاب والاستثمار في افريقيا لأن الاوضاع سيئة.. ويستدرك قائلا انه لا ينبغي التغاضي عن الواقع الفعلي، كما لا ينبغي، من ناحية ثانية، ادانة هذه النظرية الاقتصادية او تلك انطلاقاً من اسس ايديولوجية او الالتجاء الى تأكيد عقدة الذنب او الاحساس بالذنب لدى الغربيين واعتبارهم هم اصحاب المسؤولية فيما حدث في بلدان العالم الثالث.

ويضيف جويو ان التنمية فعل الانسان ولها افق تاريخي، وان الاستقلال السياسي يرجع الى عشرين او خمسة وعشرين سنة وهي فترة غير كافية للوصول الى تنمية اقتصادية. وانني

أوافـــق خصــوصــاً على خطورة الاوضــاع المـأســاويــة في افــريقيا وذلك نتيجة المديونية والانخفاض الشديد الخطورة في اثمان المواد الاولية والذي هبط بالنسبة لبعضها بأكثر من ٥٠ في المئة خلال سنة واحدة. يضاف الى ذلك وجود زيادة سكانية حادة. ويضيف ان المدهش عنـدمـا يتكلم ابنـاء الشمال عن الجنوب هو ظهور ابناء بلدان الجنوب وكأنهم لا يمتلكون اي امكانية ابداعية وعلمية. فهم لا يدرون ان جيـل الثمـانيـات والتسعينات يمتلكون هذه القــدرة على مستــوى الابحاث والابداع وهي قدرة لم تكن موجودة منذ عشر سنوات. وبالتالي يصبح كل تحليل لسياسة التعاون الفرنسية مع بلدان الجنوب انطلاقاً من بعد اقتصادي فقــط تحليـــل خاطىء اذ يجب ان يؤخـــذ في الاعتبار البعد الثقافي أيضاً.

ويعلق بيار كوت، وزير التعاون في الحكومة الاشتــراكيــة السابقة، فيشير الى ان التنمية عمليــة معقــدة، وشــاملة، وبالتالي ليس هناك تنميــة اقتصــاديــة دون بعــدهــا الثقافي. ثم يستدرك معلقاً على حديث مندوب وزير التعاون الراهن، فيقول ان السيد جوبيو أدهشني عندما

قال بضرورة استبعاد الايديولوجية عند الحديث عن التنمية، ولقد وجدت مذكرة كتبها وزير التعاون تحت عنوان «توجيه سياسة التعاون الفرنسية» يستخدم فيها التعابير التي روجها الكاتب باسكال بروكنر عن «تبرئة الذات» مما يحدث في بلدان العالم الثالث،

وهذه الافكار مأخوذة عن مدرسة فكرية يمينية متطرفة في الولايات المتحدة.

ديون العالم الثالث
ألف مليار دولار

واحتلت مسألة ديون العالم الثالث، كالعادة، محوراً هاماً في النقاش. وطرح آلان غريش، الصحافي الذي ادار الندوة «لوموند ديبلوماتيك»، مجموعة من التساؤلات عن الكيفية التي تحل بها مشكلة الديون التي بلغت اكثر من الف مليار دولار. يجب دفعها أم لا؟ وكيف؟ وانطلاقاً من الأوضاع التي تم التعرض لها من المتدخلين في الحوار ومن حقيقة تدهور معدلات التبادل كواقع، كيف يمكن لبلدان العالم الثالث ان تدفع ديونها؟ فطبقاً لارقام صندوق النقد الدولي بلغ عجز الميزان التجاري للبلدان المتخلفة ٤٧٤ مليار دولار لسنة ١٩٨٥. وبلغ هذا العجز خلال التسعة شهور الاولى من عام ١٩٨٦ نحو ٢٠ مليار دولار.

واختتم الحوار كلود جوليان (رئيس تحرير

لومونـد ديبلوماتيك) متسائلاً: الى متى نظل نتحاور والاوضاع في العالم الثالث تزداد تدهوراً ولا يحدث فيها اي تحسن؟ وقال: قبل الدخول في مشكلة الديون أريد ان اضيف بُعداً جديداً وشديد الاهمية وهو: ما أهمية التنمية؟: اهميتها ان يأكل الانسان ويرتدي ملابس ويسكن في مأوى ويتعلم ويعالج... فالتنمية ليست مفهوماً فقط من اجل اشباع حاجات الانسان المادية.. ولكنها تهدف ايضاً الى ايجاد الارضية التي تسهم في تطوير المجتمع ككل نحو نظام اكثر تحرراً واكثر انسانية وديمقراطية. لا يمكن الفصل بين سياسة التنمية الاقتصادية وسياسة ديمقراطية في العالم الثالث، فالعلاقة بينهما لا شك في اهميتها. اما الديون فانها تضاعفت منذ عام ١٩٧٣. وذلك لأن القروض الخاصة نحو بلدان العالم الثالث حلت محل الاقتراض العام او اقتراض الدول. والسياسية الليبرالية التي دعت بلدان العالم الثالث للاقتراض هي التي زادت من تدهور اوضاع هذه البلدان على مستوى قيم هذه الديون. وعندما بلغت الاحوال هذا الحد ادت السياسات التي

فرضها صندوق النقد الدولي، على بلدان العالم الثالث لحل المشكلة الى مزيد من التدهور. فبين عام ١٩٨٠ و١٩٨٥ تدنى نصيب الفرد من الدخل القومي في بلدان اميركا الجنوبية بنسبة ١١ في المئة. وفي سنة ١٩٨٥ انخفض نصيب المواطن المكسيكي من الدخل القومي بنسبة تزيد على ١١ في المئة. وان ما قدمته منظمة التعاون والتنمية للدول المتخلفة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥ بلغ نحو ٢٥ مليار دولار. اما المساعدات الخاصة في الفترة نفسها فانخفضت من ٦١ مليار دولار الى ٣ مليارات دولار فقط. كذلك انخفضت قروض دعم الصادرات من ١٦ مليار دولار الى ١,٢ مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، يضيف كلود جوليان، فرض صندوق النقد الدولي على بلدان العالم الثالث سياسة تخفيض الميزانية وتقليل النفقات الحكومية وتجميد الاجور وخفضها، وذلك تحت دعوى توجيه سياستها لتقليل المديونية. وعندما قدم لهذه الدول هذه الوصفة فانه أضاف اليها تخفيض وارداتها من الخارج وبهذا فان البلاد الصناعية تضررت

من سياسة صندوق النقد الدولي.. أي أن هذه البـلاد عاقبت نفسها بالسياسة التي فرضت على البلدان المتخلفة بواسطة صندوق النقد.

ويقـدم كلود جوليـان أمثلة عينيـة تعكس نتيجة تطبيق سياسة تخفيض واردات البلدان المتخلفة من البلدان الصناعية، منها أن قيمة واردات بلدان السوق الاوروبية المشتركة من اميركا اللاتينية تغطي نصف قيمتها فقط كل صادرات بلدان السوق لاميركا اللاتينية. ولو تأملنا العلاقة بين البرازيل والسوق المشتركة لوجـدنـا ان قيمـة المشتـريات الاوروبية من البرازيل كانت عام ١٩٨٥ ثلاثة أضعاف قيمة مبيعاتها في هذا البلد.

لقد اضطرت البلدان المتخلفة الى تقليص مشتـريـاتهـا من البلدان الصناعية من اجل تحقيق التوازن التجاري باعتبارها اول شرط في خطة التسوية التي فرضها صندوق النقد.

ويتطرق جوليان الى حالة افريقيا فيقول ان هذه القـارة تخصص لتسديد خدمات ديونها فقـط نحـو ٣٠ في المئة من عوائد صادراتها. فالكرم الذي تعلن عنه البلدان الصناعية حيال

هذه القارة ليس منطبقا مع الواقع. نحن نعطي هذه القارة القروض والمساعدات ولكن التدفقات المالية التي ترجع الى البلدان التي قدمت القروض والمساعدات تعطى بصورة مختلفة، ان التدفقات الصافية التي اتجهت نحو افريقيا بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٤ انخفضت من ١١ مليار دولار الى ٣,٦ مليار دولار فقط طبقاً لارقام صندوق النقد الدولي. هذا الخفض الذي تم تطبيقه على الواردات، وكذلك انخفاض القوى الشرائية لهذه البلدان وكل الاجراءات القاسية لتخفيض مستويات المعيشة فيها، لم تسفر عن اي انجازات ايجابية لتحقيق التوازن الذي قال به صندوق النقد.

وبرغم هذا، نجد ان السيد شولمان مدير «معهد النقد الدولي» الذي يمثل ١٨٠ بنكاً للدول الصناعية يقدم نصيحته الى حكومات البلدان المتخلفة المدينة بان عليها ان تطبق بصورة اوسع السياسة الليبرالية وفتح الاسواق. اما نصيحته للمقرضين فهي ضرورة عودة المؤسسات المقرضة الى السوق المالية الدولية لاعطاء مزيد من القروض للدول

المتخلفة كشرط ضروري لحل مشكلة الديون على الامد الطويل! وتأتي هذه النصائح وكأنها لا ترى النتيجة التي اسفرت عنها طوال السنوات الماضية وتعكس تفسيراً ضيق الافق لرجال المال الذين لا يأخذون في الاعتبار التحليلات التي تم التعرض لها في هذه الندوة حول الانفجار الحضري والهجرة. كذلك لا يستوعبون فكرة ان التنمية الحقيقية تبدأ بالانسان اولاً بتأهليه وتدريبه على التأقلم. فالانسان هو أثمن الموجودات وهو الاداة الاكثر قدرة والاكثر فائدة من اي ايديولوجية.

ويتابع كلود جوليان قائلاً: أريد العودة الى ما قيل حول تبرئة الذات، فأنا على يقين انه ليس بين المتحاورين او الجمهور احد يشعر بأدنى ذنب حيال ما حصل بالبلدان المتخلفة. فأي منا لم يجمع ثروته الشخصية أو بنى منصبه من النهب الاستعماري واستغلال الموارد المعدنية والزراعية في العالم الثالث؟ فنحن لم نلعب دور التجار. اذن فنحن لا نشعر بأي ذنب. أما اولئك الذي كونوا ثرواتهم أو مناصبهم على أساس ما ذكرته سابقاً فانهم ينعمون براحة بال منقطعة النظير! اي أنهم لا يشعرون بأي

ذنب، لأن الشعور بالذنب هو اكثر الاحاسيس التي لا يمكن ان نجدها في مجتمع اليوم.

أن ما عشناه، ويعكس اكثر الأوجه في مجتمعاتنا الغربية، هو اننا لم نترك انفسنا نهباً للافتتان بالآلات، او الانتاجية وانما كانت نقطة البدء في كل هذا هي التطوير الثقافي المنسجم وانجاز الحضارة، أي انه مشروع ارادي من اجل المستقبل. والتنمية في العالم الثالث، وبالوسائل التي تمتلكها، سوف تكون بواسطة رجال العالم الثالث، وبقدر ما نستطيع ان نقدمه لمساعدته، لا ليقطع الطريق الذي نريده له نحن ولكن الطريق الذي تحدده بلدانه وترغبه.

واذا كانت في العالم الثالث بلدان تريد ان تنجز مرحلة تنميتها عبر نُظم قوية عنيفة لا ترحم ودكتاتورية تمارس القمع والتعذيب والسجن، فحسب مفهومنا للتنمية ينبغي ألا تقدم اي مساعدة لهذه النظم. ولكن آمل ان تكون الاولوية للبلدان التي تبذل الجهد ليس فقط لانجاز تنمية اقتصادية ولكن لتخط أيضاً طريقها نحو الديمقراطية.

مصطفى نور الدين عطية

أي رسالة أو تعليق؟